إشكاليات اندماج القبيلة في مسار إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011 في ظل التحولات النظرية: مقاربة تحديثية بنائية

The Problematics of Tribal Integration during the rebuilding-state in Libya after 2011, along theoretical approaches's development; A constructive modernization approach

كربال إبراهيم الخليل[1*]، خلاصي كعسيس خليدة[2]،

[1] مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)،

i.kerbal@univ-boumerdes.dz

[2] مخبر الدراسات السياسية والدولية، جامعة امحمد بوقرة بومرداس(الجزائر)،

k.khelassi@univ-boumerdes.dz

تاريخ الإرسال:2021/04/26 تاريخ القبول: 2021/05/28 تاريخ النشر: 2021/06/01

****

ملخص:

قد يُعلَل فشل إعادة بناء الدولة في ليبيا بعد 2011؛ بتناقضات العوامل المنظوماتية "systemic Factors" للبيئة الإقليمية، لكنه أيضاً متعلّق بتعثّر متكرر لمساعي التسوية السياسية فيها " Political settelement"، فنظم التحديث السياسية فيها تعرف جمودا في أطروحات خاضعة لمعيار النمذجة واستعادة الدولة المركزية من أعلى الهرم البيروقراطي إلى قواعده دون مراعاة متغير القبيلة كمتغير خاص. وهو متغير مستقل في كل تسوية سياسية مطروحة وحتى في بناء السلام وفي علاقات القوة بين التشكيلات المجتمعية المتصارعة، فظاهرة القبيلة بقيت تعاني حالة اغتراب أمام الدولة الوطنية، بسبب التعامل معها بمنطق إقصائي أو بأشكال "الزبائنية" السياسية. إنّ البُعدَ الداخلي للأزمة الليبية يمثل حالة متفرّدة ومتمردة عن مبادئ النظرية المؤسسية التي يتشكل وفقها الإدراك الغربي للظواهر السياسية.

ستركز هذه الورقة البحثية على متغير فاعل في المستوى الداخلي للأزمة الليبية، وتتمحور حول القبيلة كمتغير في إعادة بناء الدولة الليبية من الأسفل إلى الأعلى، في ظل جدلية العلاقة بين المركز والأطراف وحالة اللااندماج.

كلمات مفتاحية:

إعادة بناء الدولة، القبيلة، ليبيا، الاندماج الوطني، المؤسساتية الجديدة.

Abstract:

The failure of rebuilding-state in Libya after 2011 may be explained with contradictions occurring in the regional systemic, but also related internally to the political settlement,

[*] المؤلف المراسل

The effort would happen from the bottom up and not the top down, by changing the modernization's approach according the local characteristics of Libyan society, including traditional and primitive institutions, still have a strong influence in the production of political and economic relations. Everyone knows that there are various international and regional approaches and efforts to make the process of rebuilding the state in Libya a success, but most of these approaches and the politics of military alliances employ the tribe variable as a dependent element in the process of restoring the collapsed central state. For this reason, we may have to rethink about ; First: in generalizing the theoretical principles of institutionalization in cases of rebuilding states under the fires of war, and secondly: in the form and nature of the political and structural process to solve the Libyan crisis from the bottom up and not the top down.

Key words:
rebuilding-state, trib,; Libya, national integration, the new institutionalism.

مقدمة:

يطرح ميشال فوكو(Michel Foucault) في إحدى معاني نقده الحداثة؛ فكرة تردّي تعميم المشاريع الكلاسيكية للسيطرة والتنظيم، إذ أنّ السلطة تولّد السيطرة ولكنها تخلق أيضا أشكالاً لمقاومتها لأن التابع الخاضع لهذه السلطة بإمكانه دخول علاقة السلطوية هذه والانقلاب عليها نتيجة الإدراك السيء لها. فالمنظور الفوكوي مدخلٌ متميّز لفهم أثر الاندماج الوطني في نجاح بناء الدول من عدمه، وقد فسّر ستانلي أرونويتز(Stanley Aronowitz)ثورة التشكيلات المجتمعية ضد محاولات طمس خصوصياتهم (عرقية وثقافية) بأنه رد فعل على إهمال المركز خصوصيات الأطراف، وبشكل ما تعتبر نانسي فريزر (**Nancy Fraser**) أن صراعات ما بعد الحداثة ليس فقط بسبب الاستغلال والتوزيع كما فسره كارل ماركس (**Karl Marx**)، بل أيضاً بسبب إشكاليات الخصوصيات الثقافية خلال الهندسة السياسية والمؤسساتية.

قبل نشأة الدولة المدنية الحديثة في ليبيا أواخر 1951 كان تاريخ ليبيا بمثابة تاريخ قبائلها، وقد كتب الدكتور عمران محمد المرغني في كتابه "الثورة الليبية" سنة 2019؛ أن تاريخ ليبيا هو تاريخ القبيلة بامتياز، فليبيا هي حالة عن تأثيرات خصوصيات الظاهرة القبلية في جدلية العلاقة بين المركز والأطراف كمدخل لفهم إشكاليات الاندماج الوطني قبل وبعد سقوط النظام السياسي فيها 2011، فإدراك البعد الداخلي من حالة الانسداد في إعادة بناء الدولة فيها لا يقتصر على متغير "القوة" بل أيضا بأسئلة الخصوصيات المحلية وهو سر اختلاف نماذج إعادة بناء اليابان، ألمانيا، العراق وأفغانستان في ظل تحولات الأنساق النظرية من واقعية إلى بنائية ومؤسساتية جديدة؛ لا تكتفي بإيجاد مؤسسات جهازية فحسب، بل مؤسسات سياسية فعالة للقيام بوظائف الدولة الحديثة تراعى فيها خصوصيات البيئة الاجتماعية المحلية وتوظف فيها البنى الاجتماعية الخاصة بها.

وللتعرف على طبيعة العلاقة الجدلية بين ظاهرة القبيلة وبين الهندسة السياسية والمؤسساتية المتعثرة في إعادة بناء الدولة الليبية بعد سقوط النظام السياسي سنة 2011 نطرح الإشكالية التالية:

كيف يمكن توظيف متغير القبيلة في مسعى إعادة بناء الدولة الوطنية في ليبيا بعد سقوط النظام السياسي بها سنة2011 وإنجاحه في ظل تحولات النظرية المؤسساتية الحديثة؟

معالجة هذه الإشكالية، تحتمل الإجابة على جملة متسقة ومتصلة من التساؤلات:

- لماذا عجزت النظم التحديثية في بناء الدولة في نماذج الدول العصبوية؟، وأي المقاربات النظرية المناسبة لها لتحقيق إدماج وطني للبنى المجتمعية التقليدية؟.

- ما طبيعة متغير القبيلة في عملية إعادة بناء الدولة الليبية في مستواها الداخلي وبعيدا عن مستوى الفواعل الخارجية؟،

- ما هو المدخل النظري المناسب لتوظيف متغير القبيلة في حل جدلية المركز والأطراف؟.

تحتمل حالة هذه الدراسة فرضية رئيسية هي كالآتي:

- كلما كانت مقاربة إعادة بناء الدولة الليبية تركيبية (بين المؤسساتية ومعطيات ثقافة القبيلة)؛ كلما زادت فرص نجاح هذا المسار.

هذه الفرضية تتفرع منها فروض علمية أخرى كالآتي:

- حالات تفكك الدولة العربية ناتجة عن طبيعة الإدراك السياسي والمجتمعي لظاهرة الدولة ووظيفيتها.

- طبيعة ثقافة القبيلة تتنافى مع شرطية إعادة بناء دولة وطنية ليبية المتمثلة في مطلبية الاندماج الوطني بين الفواعل المحلية لتجاوز تأثيرات التدخلات الخارجية.

- كلما كان اتجاه التسوية السياسية تصاعديا من أسفل بيئة النظام وخصوصياتها القبلية المحلي وصولا إلى المؤسسات العليا، كلما زادت فرص نجاح عملية إعادة بناء الدولة الليبية.

ستعمد الدراسة على وصف طبيعة متغير القبيلة باعتباره مستقلا وأساسيا لتفسير تعثر مسار إعادة بناء الدولة الليبية المنهارة بعد 2011، ويعتمد البحث على دراسة الحالة بالنسبة لوظيفية هذا المتغير في ليبيا كما تشير إليه البيانات، ثم تحليلها، اعتبارا بأن الفروض العلمية الأولية تنطلق من تفرّد الحالة الليبية عن نماذج الممالك بالخليج العربي، أو الطائفية في الدولة الرعوية كاليمن أو التعايش القبلي في نماذج عربية أخرى... كما أن تدني مستوى الثقافة المؤسسية (التحديثية)، يدفع إلى اعتماد اقتراب الثقافة السياسية أمام المعطى القبلي.

من هنا يتجلى هدف هذه الدراسة؛ التعرف أكثر على متغير القبيلة وطبيعة تأثيره سواء في فشل الدولة الليبية وانهيارها 2011، ومحاولة قياسه كمتغير مستقل يجب مراعاته في إعادة بناء الدولة بعدها، ووضع مقاربة تركيبية تجمع بين فروض المؤسساتية وبين مراعاة الخصوصيات المحلية لكل حالة على حدة.

الإجابة على هذه الإشكالية والتحقق من تلك الفروض العلمية لها، ستكون على النحو التالي: بواعث أزمة الاندماج في المجتمع الليبي من مدخل المركز – الأطراف(مبحث أول)، إعادة بناء الدولة الليبية من مدخل التسوية القبلية؛ قياس المتغير المستقل(مبحث ثاني).

المبحث الأول

بواعث أزمة الاندماج في المجتمع الليبي من مدخل المركز- الأطراف

قصور متطلبات بناء الدولة في ليبيا نابع أيضا من شكل ثقافة إدراك ماهية الدولة لدى السلطة والمجتمع، ويقابله إدراك نظري تحليلي غير مكتمل لطبيعة البنى الاجتماعية للجماعة البشرية كركن من أركان الدولة في الحالة العربية عموما.

المطلب الأول: أزمة الدولة بين ضرورات التحديث ومقاربة البنائية الاجتماعية.

اختلفت نظريات التحديث بين تصورات المؤسساتية وأهمية الجوانب السلوكية وحمل الأنساق السيكولوجيةَ والثقافة ذاتها في المجتمعات الغربية المتقدّمة، وعلى خلاف المقاربات العقلانية والواقعية، توفر المقاربة البنائية تصورات انطولوجية وابستمولوجية لتفسير الصراعات العرقية والاثنية والقبلية.

الفرع الأول: اختبار المؤسساتية الجديدة The New Institutionalism في بناء الدولة:

يؤكد غايتانو موسكا (G. Mosca) على أن القدرة على التنظيم هي مفتاح سيطرة النخبة، ولبلوغ التنظيم الجيد يهتم علم السياسة السلوكي بالبناء المؤسساتي، لكن ورغم أن التأكيد على المؤسسات كان تراثا كلاسيكيا منذ زمن أرسطو، إلا أن المؤسسية الجديدة لا تشترط وجود مؤسسات جهازية فقط بل تهتم بمعايير مأسسة التنظيم، وهي حسب **إبتر، باي، وينر، وَ بريبنتي** تتمثل في مراعاة مجموعة من القيم[1]:

1. درجة الانفتاح والابتكار.
2. مدى الاستقلالية والتعقيد.
3. القدرة على التماسك والتكيف، ومنها تقاس درجة فاعليته.

المؤسساتية الجديدة براديغم مطور عن النظرية المؤسسية التقليدية التي تنظر إلى الدولة من خلال أركانها وتوصيف مؤسساتها، وتنطلق المقاربة الجديدة من فروض **صامويل هنتنغتون**(Samuel P. Huntington) الذي ركز على فاعلية النظام السياسي من خلال مأسسة سلطاته ولا يكفي وجود مؤسسات "جهازية" فحسب، بل تلزمه فعالية التنظيم وجودته ومأسسة سلطاته وفق تصور مارسيل بريلو(Marcel Prélot) بأنّ الدولة؛ "مؤسسة المؤسسات"[2]. ويطرح **هنتنغتون** في كتابه "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة" نوعا خاصا في المجتمعات المتخلفة؛ البريتوري Peritorian society الذي يميزه "غياب مؤسسات

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، دار الأصدقاء، القاهرة، 2005، ص 100-109.

[2] حسين ظاهر، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، ط01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2011. ص 401.

سياسية فاعلة وقادرة على التوسط في النشاط السياسي"[1] لأن السلطة في هذا المجتمع مجزأة، عكس النظام المؤسساتي الذي يوسع فيه السياسيون ولاءاتهم من الفئة الاجتماعية إلى المؤسسة السياسية.

تتطلب المؤسساتية الجديدة تكيّف المؤسسات التقليدية في التخفيف من المركزية السياسية، فباستثناء حالة اليابان كان عامل التكيف مساعداً للمؤسسات الاقطاعية في أمثلة بريطانيا والسويد[2]، وهي بذلك تتجاوز نظرية التحديث التي قرن فيها دانيال ليرنر (Daniel Lerner) "الدولة الحديثة" بالتحول الاجتماعي بالثقافة الغربية Modernization Western Culture، والخصائص السلوكية والاجتماعية والديموغرافية الغربية (التحضر، التعليم، المشاركة في وسائل الاتصال الجماهيري، والمشاركة السياسية)[3]، وتعترف المؤسساتية الجديدة بعدم وجود نموذج محدد لبناء الدولة من منظورها النظري. غير أنها تتلخص في 03 نماذج متنوعة:[4]

1) مؤسساتية الخيار العقلاني: عقلانية مخرجات النظام السياسي رغم الاختلاف والمعارضة.
2) مؤسساتية تاريخية: اعتماد القواعد والأعراف والأفكار في تحديد شكل المؤسسات.
3) مؤسساتية اجتماعية: مراعاة الثقافة، الدين، ذهنية القبلية، قبل تفعيل التنمية المؤسساتية.

الفرع الثاني: المقاربة البنائية الاجتماعية لفهم صراع المركز والأطراف.

عرفت العلاقة بين المركز والأطراف في مجتمعات المغرب العربي تراكمات اجتهادية لإنتاج المعرفة العلمية حولها بدءً من **ابن خلدون** وعالمي الاجتماع الفرنسيين؛ **غابريالهانوتو**(Gabriel Hanotaux)،**و روجر لوتورنو**(Roger Le Tourneau)وتنظيرات **روبيرمونتاني**(Robert Montagne) حول القبلية وصولا الى أطروحات أنثروبولوجيا التقليدية والوظائفية [5]، فإسقاطات النزعة المركزية للدولة بنظم تحديثية قد تكون دخيلة وصعبة التطبيق في مجتمع تتوزع فيه القوة بين تشكيلات اجتماعية كبيرة ومتفرقة وفق المنظور الفوكوي، كما أن منطلقات التحديث قد تأسست على مبدأ الاصطفاء الطبيعي "الداروينى"، فوظيفة الفرد معرَّفة بحكم مؤهلاته مجردةً من القيم اللامادية، لكن تعميم هذا الطرح على أنساق المجتمعات غير الغربية يقصي حق الاختلاف.

---

[1] صمويل هنتنغتون، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، تر؛ سمية فلو عبود، ط 01، دار الساقي، بيروت، 1993، ص 195.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مرجع سابق، ص 128.

[3] البشير محمد الجمل زهرة، "داني الليرنر-رؤية تحليلية نقدية لنظرية التحديث"، **رواق الحكمة**، جامعة الزاوية، ع 02، ديسمبر 2017، ص 37.

[4] نور الهدى بن بتقة، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017. ص 88.

[5] محمد نجيب بوطالب، **سيسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي**، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص19

البنائية الاجتماعية تعني أنها مقاربة تراعي النزعة الاجتماعية لفهم تلك الاختلافات، وأنها (بنائية) عملية تفاعل بين الوكلاء Agents والبنيات، ومع تراجع "الدولة" كوحدة أساسية في تحليل العلاقات الدولية؛ تحول الصراع من كونه بين الدول، إلى صراع داخل الدول، إذ تبحث الكيانات المختلفة (الأطراف) عن تحقيق هويتها ومصالحها، ويفترض البنائيون ما يلي[1]:

01)- البنائية مقاربة تركيبية بين العقلانية (الواقعية والليبرالية) والتهديمية (المقاربات الراديكالية التي اعتمدت القطيعة مع مستويات البحث الوضعية) لتفسير هذا الشكل من الصراعات.

02)- كل مجتمع لديه انشقاق رئيسي بنائي تاريخي يستثمر فيه الساسة، وتسييس الهويات الاثنية هدفه خلق بيئة مناسبة للعنف.

المقاربة البنائية الاجتماعية وبالنظر إلى التطورات المعارفية في دراسة الظاهرة الاجتماعية، مهمة اعتمادا على تعدد مداخل والمجالات في دائرة العلوم الاجتماعية، فها هو **بيار بورديو**(Pierre Bourdieu) في حديثه عن الثقافة والسلطة من منظور علم الاجتماع[2]يطرح فكرة أن كل مجال معرفي يقدّم نفسه إلى الإدراك المتزامن synchronic الآني، فالقوانين العامة لمجالات السياسة والفلسفة والاجتماعيات وتداخل المجالات جعل مشروع نظرية عامة تتسم بالنزعة الشكلانية والاختصاص في تفاصيل حالة خاصة Idiographic monograph، وتعدد المجالات قد يجر الباحث إلى تعدد المداخل المعارفية والتحليلية.

عموماً تنتهي هذه المقاربة التركيبية بين محاكاة النموذج المؤسساتي الغربي بدء بالطروح الأولى لـ؛والت روستو(Walt W. Rostow) للتحديث ومراحل النمو الاقتصادي[3] Stages of Economic Growth، وأن التغيير الاجتماعي مرهون بثقافة تحوّل النظم السياسية من تقليدية قَبَلِيّة إلى ديموقراطية حديثة[4]بمراعاة متغيرات؛ التكيّف البشري Human Adaptation، والمسار العقلاني للجوانب المجتمعية في التنمية Rationaly Process، والخاصيات الفردية في هذا المجتمع عن باقي المجتمعات Personal Choices**.**

المطلب الثاني: الظاهرة القبلية في مسار بناء الدولة الليبية؛ صراع بين المركز والأطراف

---

[1].محمد شاعة، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، **حوليات الجزائر1**، ع 31، ج 04، ص 178.

[2] من خصائص المجالات العلمية والعملية لدى بورديو أن فيها رد فعل موجة تفكير جديدة على المذهب القديم، وهذه الآراء المغايرة (hetérodoxie) هي قطيعة نقدية مرتبطة بمعضلة الخيار بين تأكيد العقيدة السائدة او تعديلها (الشك) والافتراضات المضادة، وهي أزمة العقيدة (doxa) تنتج في الأخير مراعاة الجوانب المفيدة من كل انموذج في هذه الحلقة. أُنظر؛بيير بورديو، **أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي**، تر؛ فتحي إبراهيم ، ط 01، دار العالم الثالث، القاهرة، 1995، ص 131-135.

[3] اعتقد روستو أنّ تحقيق النمو الاقتصادي يمر عبر مراحل؛ أوّلها الحالة البدائية، وآخرها مرحلة الاستهلاك الواسع أو "دولة الرفاهية" وفقا لمراحل تقدّم "الدولة" واختلف في ذلك مع ليرنر. انظر؛W. W. Rostow**, The Stages of Economic Growth**, Cambridge University Press, 1960 .

[4] أحمد زايد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، ط 01، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2016، ص 14/11.

تسعى الدولة الحديثة إلى رفع مستوى الثقافة السياسية وبناء الفرد الإنسان باعتباره محور هندسة الحكم والعملية البنائية للدولة النموذج، غير أن الحالة الليبية ظلت عصبوية الشكل، وتكشَّف سقوط النظام 2011 على بناء اجتماعي مترهل بين البنى المجتمعية القبلية.

الفرع الأول: تأصل النزعة القبلية في الدولة العربية:

تشكّلت بنية الشعوب العربية من القبائل، والقبيلة من عمائر والعمارة من بطون فالأفخاذ والعشائر فالفصائل ثم أرهاط[1]، وجوهر الإدراك الغربي للقبيلة جاء في سياق الاستعمار –كأعمال فيسل دي كولنج(Fustel de Coulanges) و يوهان باشوفين (Johann J. Bachofen) عن الهياكل الاجتماعية القديمة وأبحاث**مين ومورغان**(Min & Morgan) - تشير إلى أنها تنظيم اجتماعي أساسه أيديولوجيا النسب وأسّس تدريجياً لمنظمة سياسية قائمة على العقد والأقاليم والدولة[2]، ولقد تميز المجتمع القبلي العربي بالطبقية والتدرجية كما يعرفها **الراغب الأصفهاني**، ويقول **حسين مروة** إن هرم القبائل العربية المهيمنة قديما كانت "البذرة الجينية للدولة وهي المؤسسة السياسية التي تهمين على النشاط الاقتصادي في المجتمعات الطبقية" [3]، فالقبيلة هي الوحدة الاجتماعية الأولى.

إن الإجراءات الموروثة عن الاستعمار ثم الدولة الوطنية في المغرب العربي غيّرت البناء الاجتماعي التقليدي، لكن تفكيك التدخل التحديثي لأسس المجتمع القَبلي لم تستطع إلغاء البنية القبلية، إذ تعتبر المجتمعات القبلية نفسها متميزة عن مجتمعاتها الأوسع فحاولت تحقيق الاستقلال السياسي عن الدول، وصارت تثار بشدة مسائل الحكم الذاتي القبلي في ليبيا ودول عربية أخرى[4]. هذه الظاهرة ترجع لجملة من الأسباب[5] منها:

1) مقاومة القبلية لمفهوم الوطن كتعايش حذر بين بنيتين، تنفي كل منهما الأخرى.
2) الانكفاء في علاقات المجموعات والجهات بسبب التهميش الاجتماعي والجهوي، وضعف الاندماج الوطني.
3) العمل بالانتساب القبلي لدى الفاعلين، ما يعني استمرار البناء الاجتماعي التقليدي.
4) استمرار الجماعات القبلية في إعادة إنتاج علاقات القوة ورسم السياسات التوزيعية.

[1]. أحمد بن عبد الوهاب النويري، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ط 02، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ص 15-16.

[2] Varvelli Arturo & others, **State-Building in Libya; Integrating Diversities, Traditions and Citizenship**, First edition, Publisher Reset-Dialogues on Civilizations, Rome, 2017, p 54-55.

[3] خليل عبد الكريم، **قريش من القبيلة إلى الدولة**، ط 02، سينا للنشر، القاهرة، 1997، ص 107.

[4] Arturo Varvelli & others, Op cit , Pp 51.

[5] بوطالب محمد نجيب، مرجع سابق، ص 24-25.

ورغم أن الدعوة المحمدية بدأ نطاقها في حدود القرابة[1] إلا أنه توسع مفهومها فالإسلام جاء إطارًا تجميعيًا اخترق العلاقات البدائية والقبلية وأسّس لمفهوم الأمة بروابط إنسانية عوض قرابة الدم في قوله تعالى: {وَإِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ}[2]، ويرى المؤرخ الألماني يوليوس فلهاوزن (Julius Wellhause) أن نظامًا أدخلته "وثيقة المدينة" نقل من الجماعات القديمة اختصاصاتها الى الدولة، ويقول فون كريمر (Alfred von Kremer) إن الوحدة الدينية الجديدة مهدت لائتلاف قومي جديد لم تعرفه القبائل [3].

بالنسبة الى مسار بناء الدولة في ليبيا، كانت القبيلة وسيلة الفرد للاحتماء من الدولة، ووسيلة الدولة للاحتماء من الفرد، فالقبيلة كهوية سوسيوثقافية مثّلت هوية ضاغطة متراوحة بين الكمون والظهور، ذات حضور مكثّف في التاريخ الاجتماعي السياسي الليبي[4] قبل ثورة الفاتح سبتمبر 1969 وبعدها، فالمحافظات الأربعة لليبيا كانت تضم مجموعات قبلية مركزية، وبعد فترة السبعينات ظلت علاقة القبيلة بالدولة هناك تتأرجح بين التنافر والاعتراف والتوظيف كخصائص للنظام السياسي الليبي ، رغم أن دستور الجماهيرية الليبية "الكتاب الأخضر" استهجن العمل على أساس القبيلة أو الطائفة [5]، وأن "القبلية هي إفساد للقومية، فالولاء القبلي يضعف الولاء القومي ويكون على حسابه" [6]، ثم الترويج للقيم مافوقية كالعروبة والإسلام والاشتراكية الجماهيرية، لكن القبلية ظلت مفتاح فهم آليات البناء الاجتماعي من خلال هذه المؤشرات: [7]

أ) تداخل الأدوار لدى الفاعلين لا يخفي أولوية الولاء القبلي.

ب) الرجوع للقبلية كردة فعل عن الفشل الأيديولوجي للدولة والتحديث والفراغ المؤسساتي.

ت) خضوع الانتداب السياسي والأمني لاعتبارات قبلية.

ث) تراجع دور النخب وإقصاء التعددية الثقافية.

---

[1] بدأت الدعوة المحمدية من أقرب الناس إليه، مثلما ورد في الآية 214 من سورة الشعراء قوله تعالى: (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ). وجاء في تفسير الطبري أن: حدثني يونسقال: حدثنا سلامة بن روح, قال: قال عقيل: حدثني ابن شهاب أن رسول الله ﷺلما أنزل عليه (وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ) جمع قريشا, ثم أتاهم, فقال لهم: " هَلْ فِيكُمْ غريبٌ؟ " فقالوا: لا إلا ابن أخت لنا لا نراه إلا منا, قال: " إِنَّهُ منْكُمْ", فوعظهم رسول الله ﷺ, ثم قال لهم في آخر كلامه: " لا أعْرِفَنَّ مَا وَرَدَ عليَّ النَّاسُ يَوْمَ القِيَامَةِ يَسُوقُونَ الآخِرَةَ, وجِئْتُمْ إِلَيَّ تَسُوقُونَ الدُّنْيا ". للمزيد انظر: موقع مشروع المصحف الإلكتروني بجامعة الملك سعود، تمت زيارته بتاريخ 20-02-2021، على الرابط: http://quran.ksu.edu.sa/tafseer/tabary/sura26-aya214.html

[2] الآية 52، سورة المؤمنون، **القرآن الكريم**.

[3] أحمد قائد الشعيبي، **وثيقة المدينة: المضمون والدلالة**، ط 01،دار الكتب، الدوحة، 2005، ص 73-78.

[4] محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 97-98.

[5] معمر القذافي، **الكتاب الأخضر**، ص 25-26.

[6] مرجع سابق، ص 135.

[7] محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 99.

بعد 2011 وسقوط نظام الرئيس معمر القذافي؛ ظل الانتقال من سمة النظام القبلي صعبا (سيطرة فئات اجتماعية صغيرة متفرقة على باقي أفراد المجتمع بالإرغام المادي عند الاقتضاء [1])، فمثلاً؛ كانت قبيلة التبو إحدى طرفي المعارك المسلحة الأكثر عنفا -بعد 2011- في سبها بداعي أن قبيلة "التبو" الواقعة جنوباً كانت تتعرض للتمييز [2] في ظل حكم القذافي، وبالتالي لم تخرج القبيلة في الحالة الليبية عن دائرة "نقطة قوة ثم نقطة ضعف" في تاريخ القبيلة والدولة العربية والتمرّد القبلي في قاعدة الدولة والانشقاق العشائري في الأطراف على الدولة المركز.[3]

الفرع الثاني: أيديولوجيا سيطرة الدولة على القبيلة في ليبيا.

حمل الخطاب السياسي منذ 1951 في ليبيا أيديولوجيا مغايرة تجاه المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية متجسدة في النظرية العالمية الثالثة المستوحاة من الاشتراكية والقومية العربية، فقوضت حلم نشأة مؤسسات المجتمع المدني كبيئة للفعل الديموقراطي، وحلت محلها أدوات "اللجان الشعبية" بجوهرها القبلي.[4]

لقد استعمل كارل ماركس(Karl Marx) الأيديولوجيا كمفهوم سياسي مفتاحي في المجتمع وربط فيه المفهوم بالطبقة المتحكمة في وسائل الانتاج[5]، وهي علاقة جدلية تفرض لجوء طبقة ما توظف أيديولوجية ما للسيطرة، وهنا تبدأ علاقة الأيديولوجيا والدولة كظاهرة فوقية[6]، بينما اعتقد أنطونيو **غرامشي**(Antonio Gramsci) أن الهيمنة هي الخلية الأولى للدولة، تخضع للتطورية من علاقات اقتصادية بدائية إلى أيديولوجيا تخلق فيها الطبقة المسيطرة تقنيات للهيمنة وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج[7].

هذا المدخل يساعد على فهم أيديولوجيا السيطرة في ليبيا بوصفها حالة فريدة عن الدولة العصبوية، ويمكن تقسيم النفوذ القبَلي في حقبة العقيد القذافي إلى مرحلتين اثنتين؛

---

[1] منذر الشاوي، الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديموقراطية، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2000، ص09.

[2] كريستوفر شيفيس، و، جيفري مارتيني، "ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل"، تقرير مركز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي International Security and Defense Policy Center of the RAND National Security Research Division، ص 23. تم تصفحه بتاريخ 2020-06-02 على الرابط: https://www.rand.org/ar/publications/politics-security.html

[3] محمد جابر الأنصاري، **التأزم السياسي عند العرب وسيسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة**، ط 02،دار الشروق، القاهرة، 1999، ص 90.

[4] عمران محمد المرغني، **الثورة الليبية: الواقع والمأمول في بناء الدولة**، ط01، دار زهران للنشر، عمان، 2019. ص 122-123.

[5] أندرو هيود، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، تر؛ محمد صفار، ط 01، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012. ص 15.

[6] أحمد زايد، مرجع سابق، ص 139-141.

[7] نفس المرجع، ص 144.

أ)- مرحلة التهميش والتذويب، استمرت منذ ثورة الفاتح 1969 م حتى 1994 م، وفيها عمد معمر القذافي إلى إلغاء وتهميش النظام القبَلي، وجعلها من المبادئ الأساسية لثورته الشعبية.

ب)- التوظيف والاحتواء منذ 1994 م؛ فقام بإنشاء لجان شعبية للقيادات الاجتماعية، قوامها القيادات القبَلية. وهو ما ترسخ عام 1997 بتوقيع قادة القبائل على معاهدة الولاء للنظام الثوري.[1]

كانت هذه من الديناميات المؤسساتية في الدولة بوساطة تقاليد المجتمع الثقافية، وعبر مسار بناءها مستويين؛ الأول بناء السلطة والمفاهيم التي تؤسس وفقها العدالة أو تُفهَم وتُمارَس، والثاني طبيعة القوّة وبناؤها السائد وتجلياتها في العمليات التنافسية وفي الصراع السياسي؛ صراع إمّا أنه مؤسس على الطبقية والعرقية وتراتبية الديانات [2]، وهي مستويات ترمز إلى تأثير البناء الاجتماعي على مشروع بناء دولة ليبيا ، وهذا جوهر نظرية جويل ميجدال (Joel Migdal) في تصنيفه لأنواع الدولة والمجتمع، وفيما يمكن أن تكون البنى الاجتماعية أقوى من الدولة، ويعتقدالانثروبولوجي **نيكولاي كرادن**(Nikolay Kradan)أن القومية توفر علاقات اجتماعية بين العشائر والقرابات ، تكون قاعدة قوة ومرتكزا يعمل عليها الأفراد داخل الشبكات الاجتماعية.[3]

إنّ أيديولوجيا العلاقة بين الدولة العصبوية والقبيلة في ليبيا توافقت مع تحليل **عبد الإله بلقزيز** لأزمة الدولة العصبوية العربية، كما أنها -النزعة القبلية- أعاقت بناء الدولة من منظور الثقافة بمعيار المواطنة وكانت تتذيل الترتيب لعلاقة الدولة بالمجتمع وفق دراسة تصنيفية قام بها كل من غابريال **ألوموند** (G. Almond)، وَ، **فيرنا**(Virna)بسبب طابع القبلية[4].

المبحث الثاني

إعادة بناء الدولة الليبية من مدخل التسوية القبلية؛ قياس المتغير المستقل

تكررت حساسية المسائل الإقليمية في صياغة دستور ليبيا عام 1951، إذ اصطدم المجلس الوطني الانتقالي في 2013 بإشكالية توازن القوة السياسية بين الحكومة المركزية والقادة المحليين[5]، وتفترض المؤسساتية الجديدة إدراك البناء الدولاتي قبل اعتماد نماذج عقلانية في عملية إعادة البناء المؤسساتي.

المطلب الأول: صعوبة اندماج القبيلة في خطط إعادة بناء الدولة الليبية.

[1] مهدي محمد عاشور، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، تقرير لموقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، تمت مراجعته بتاريخ 15-09-2020 على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/VR/34/9.htm

[2] أحمد بعلبكي وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، ط 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014. ص 53.

[3] Beth A Mitchneck., **STATE, SOCIETY, AND TRANSFORMATION**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, 2011. Pp 139.

[4] برتران بادي، **الدولة المستوردة؛ غربنة النظام السياسي**، تر؛ شوقي الدويهي، ط 01، دار الفارابي، بيروت، 2006. ص 101.

[5] كريستوفر شيفيس، و، مارتيني جيفري، مرجع سابق، ص 47-50.

الفرع الأول: مؤشرات للتصنيف القبلي في ليبيا قبل وبعد انهيار الدولة فيها 2011

ينعكس توزيع الأطراف (القبائل) وحضورها في نسق الدولة الليبية the state's networks andbureaucracies، والتصنيف القبلي هو مدخل لقياس العمل الحكومي وحتى استقرار نظام الحكم[1]، وهناك 03 متغيرات أساسية كخطوات منهجية لفهم البناء الاجتماعي القبلي في الدولة العصبوية:[2]

أ)- متغير التنوع الاثني: في ليبيا تمثل القبائل العربية 90 % من السكان، وقبائل أمازيغية بـ 06 %، وقبائل التبو بـ 03 %، والطوارق بـ 01 %، غير ان كل هذه الإثنيات تتفرع لقبائل تفوق عددها 140 قبيلة.[3]

ب)- متغير الحركية: هناك حركية أفقية جغرافية (التنقل المكاني)، فمثلا تتوزع القبائل العربية على الحدود المصرية، وطول الساحل الليبي والمناطق الصحراوية، بينما تتمركز القبائل الأمازيغية بجبل نفوسة في الغرب وبعض المناطق الساحلية الغربية، وقبائل التبو في أقصى الجنوب، وأما الحركية العمودية تتمثل في تغير الوظائف والأدوار المؤثرة على التدرج الطبقي والتراتبية الاجتماعية.

ت)- متغير الاندماج: في الحالة الليبية أنتج التنوع الإثني قبل 2011 اندماجاً اجتماعياً، وهو الخام المنتج لاندماج وطني بعد حركات التحرر وانصهار العصبيات القبلية، وهو يتجاوز حالة التعايش في حالات المغرب، الجزائر، وموريتانيا، لكن بعد سقوط نظام القذافي تشظّى هذا الانصهار وتعسّر إيجاد بديل جاهز بسبب غياب تقاليد مؤسساتية في الحكم[4]، فتغيرت شبكة المجموعات القبلية بعد الحرب التي تمثل حسب **برتران راسل**(Bertrand Russell) آلة رئيسية لخلق تضامن جديد وتغيير قانون الولاء.[5]

هذا التمظهر القبلي الجديد بعد 2011 سببه فشل النظام السياسي في تجسيد فكرة "البوتقة الصاهرة" عن مشاريع الحداثة لتذويب الأعراق وتحقيق المواطنة. ويقدم مانويل كاستلز (Manuel Castells)خريطة معرفية لمشكلات "الهويات الأولية Primary identities"، في الحالات التي انفجرت فيها الهوامش وأزمات المواطنة في مرحلة ما بعد الحداثة يمكن توظيفها الحالة الليبية: [6]

---

[1] Van Genugten Saskia, **Libya in Western Foreign Policies**, 1911–2011, Palgrave Macmillan, London, 2016. Pp 72.

[2] محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 111-112.

[3] محمد نجيب بوطالب، "الصراع القبلي في ليبيا... والانقسام المناطقي"، **جريدة القبس الكويتية**، منشور بتاريخ: 31-12-2016، تم تصفحه بتاريخ 15-06-2020 على الموقع: https://alqabas.com/article/339882

[4] عادل زقاغ، و، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **سياسات عربية**، ع 25، مارس 2017، ص 49.

[5] عبد الله الغذامي، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بع الحداثة**، ط 03، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011، ص 29-30.

[6] عبد الله الغذامي، مرجع سابق، ص 51.

01)- الهوية المشرعَنة: تنتجها الفواعل المهيمنة حسب نظرية سينيت عن السلطة والهيمنة، وبما أن متغير القوة أصبح رئيسيا في العلاقات بين القبائل المتناحرة، تحول الواقع بينها من الاستبداد المركزي إلى لامركزية القوة، بين القبائل الموالية لحكومة الوفاق الليبية، وميليشيات اللواء حفتر وكلاها ترى نفسها ذات شرعية.

02)- الهوية المقاومة: تنشأ نتيجة الشعور بالتمييز، كردة فعل من الهوامش في خنادق لمقاومة سياسات الهيمنة، وينطبق الامر على القبائل الموالية لمختلف أطراف الصراع بعد 2011. كالقبائل التي التحقت بقوات حفتر كقبيلة "الفرجان" التي ينتمي لها خليفة حفتر، وتنتشر في سرت وترهونة وأجدابيا، وجزء من قبيلة "القذاذفة" في سرت والجفرة، والعبيدات قبيلة عقيلة صالح رئيس مجلس نواب طبرق الموالي لحفتر، وقبيلة "ورشفانة" غرباً و"المقارحة" جنوباً، وقبيلة "أولاد سليمان" في سبها، وغالبية القبائل الموجودة في منطقة الهلال النفطي شمالاً[1]، ونفس الشيء بالنسبة للقبائل الموالية لحكومة الوفاق التي تعرف انصهاراً أكثر بحكم خضوعها لنظم التحديث أكثر والتوطين بالمدن.

ومن الناحية الوظائفية لمتغير القبيلة في خطط إعادة بناء الدولة الليبية بعد 2011، يمكن العمل وفق اقتراب التصنيف القبلي الذي وضعه الباحث في علم الاجتماع السياسي محمد نجيب بوطالب، حيث قسمها إلى 04 مؤشرات[2]؛ أهمها لإدراك جوهر الأزمة من مدخل القبيلة؛ ومستوى العلاقة بالدولة؛

- مؤشر العلاقة بالدولة: هل هي قبائل مخزنية، ريعية، مستقلة؟

بالنسبة للحالة الراهنة في توظيف القبيلة في الصراع أو إيجاد حلول من مدخل القبلية، فإن دولة القذافي اعتمدت المنطق "الزبائني" من خلال مقايضة الولاء المواطني بحزمة من أشكال الدعم عبر مخرجات القرار السياسي وبقي التعوّد على نمط الرعائية[3] لصالح أفراد القبائل لكن من جهات سلطوية متنافرة مستحكمة في اللا اندماج الوطني لتلك الوحدات بحكم استمرار هذا المنطق الزبائني.

الفرع الثاني: الاقتصاد السياسي للنزعة القبلية واللا اندماج في ليبيا:

في مقالة تحليلية للأزمة الليبية من مدخل الاقتصاد السياسي للباحثين؛ **عادل زقاغ و سفيان منصوري**، طرح الباحثان أداة تحليلية لفهم ديناميكية التصعيد وسبل التهدئة بالتركيز على علاقة تكاليف عقد الصفقات بتنامي دور القبيلة والولاء القبلي في هذا الصراع الإثنو-سياسي والتجارة غير الشرعية[4].

---

[1] فراس فحام، "خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل؛ تقرير تحليلي"، مؤسّسة جسور للدراسات والأبحاث، منشور بتاريخ 24-04-2020،وتم تصفحه بتاريخ 20-05-2020، الرابط:https://jusoor.co/content_images/users/1/contents/1039.pdf

[2] محمد نجيب بوطالب، مرجع سابق، ص 112-118.

[3] عادل زقاغ، وسفيان منصوري، مرجع سابق، ص 51.

[4] تركز الورقة البحثية على أن النظام السابق للقذافي خلق حالة "الجشع والحاجة" التي يفسر بها وليام زارتمان أسباب لجوء التشكيلات الاجتماعية الكبيرة للعنف المسلح، ومن هنا يشكل الاقتصاد السياسي مدخلا عقلانيا لإدراك حقيقة توظيف القبيلة والنزعة العشائرية في الأزمة الليبية. للمزيد انظر: عادل، وسفيان، نفس المرجع.

وتشكل نظرية "تكاليف عقد الصفقات" مدخلا عقلانيا لتنامي دور القبيلة إذ بعد دخول ليبيا على خط الانتفاضات المتراصة Concat énation de soul èvements فحدث ما يلي:

1) انهارت الحكومة الذي كانت طرفا يفي بالتزاماته في الصفقة لتلك القبائل/الزبائن بأشكالٍ من الدعم.
2) بدأ البحث عن بديل أمام ارتفاع تكاليف الصفقات القديمة.
3) وجدت القبيلة نفسها في رواق جيد لاستمالة تلك الولاءات المواطنية التائهة.

غير أن القبيلة ليست بنية اقتصادية مشرعَنة وتعتمد على نشاطات ضمن المنطقة الرمادية والإجرامية، وتعود درجات الاستقطاب العالية نحو القبيلة في ليبيا إلى ما يلي:

أ) وجود دعائم رمزية وهوياتية بديلة عن الولاء المواطني.
ب) تحديد الأنا قياسا على الآخر على اعتبارات اثنية.
ت) التنافس القبلي على التموقع السلطوي فالسلطة هي المخولة بتوزيع القيم المادية وعائدات المحروقات، وهذا تفسير الاستقطاب الحاصل بين طرابلس وطبرق.
ث) المعضلة الأمنية والمجتمعية/Security Dilemma Societa والحاجات ضاعفت حدة الاستقطاب القبلي.

لقد كان المتغير الاقتصادي رئيسيا في قياس البناء الاجتماعي في الدول العربية، وفي الحالة الليبية التي تشهد احتقانا قبليا وأمنيا فالعدالة الاقتصادية في التوزيع لازالت سببا محركا للنزعة القبلية، لم تخرج عن إطار ما توصلت إليه بحوث **غراهام براون** (Graham k. Brown) عن أثر العدالة الاقتصادية في نشأة النزعات الانفصالية وأزمات الهوية الثقافية[1].

المطلب الثاني: إعادة بناء الدولة الليبية وفق المؤسساتية الجديدة.

الفرع الأول: إعادة بناء الدولة الليبية من الأسفل إلى الأعلى في بيئة دولية متغيرة.

تطرح إعادة بناء الدولة الليبية ضمن السياق الرابع الذي عرفته مبررات التدخل الدولي لإعادة بناء الدولة الفاشلة، فزيادة على الدراسة المقارنة للباحثين أندريه إنترلين (Andrew J. Enterline) وَ كايل جويش (Kyle A. Joyc)عن عشرات الحالات لإعادة يناء الدول بين 1945-2008[2]، تدرج الحالة الليبية في خانة

[1] أحمد بعلبكي وآخرون، مرجع سابق، ص 100.

[2]تلخص دراسة للباحثين إنترلين وجويش أجريت عام 2008: السياقات الـ 04 لإعادة بناء الدول الفاشلة من الخارج في الحالات التي تشهد حروبا أو المنهارة، وهي: 1- كجزء من بناء نظام عالمي (ما بعد الحرب العالمية 2) / 2- كجزء من سياسات إعادة تأهيل الدول الفاشلة (ما بعد الحرب الباردة) / 3- كآلية لمواجهة الإرهاب المؤسساتية الجديدة (ما بعد احداث 11 سبتمبر)/ 4- كحل بعد الثورات الشعبية (ما بعد 2010)، وكانت مبرراتها على التوالي؛ الاعتماد المتبادل ودمج الدول المختلفة أيديولوجيا/ الانتقال الديموقراطي والتدخل الأجنبي وتجاوز مبدأ السيادة/ مفاهيم الأمن الإنساني ومحاربة الإرهاب/ اعتماد مؤسساتية اجتماعية بالأعراف المحلية في تحديد شكل المؤسسات، و مبرر "مؤسساتية اجتماعية" تراعي الثقافة وتحليل ذهنية القبلية لتفعيل التنمية

استعادة الدولة بشكل مختلف نوعا ما عن طروح بيتر إيفانز (Peter B. Evans)، و ريشيمير (Rechimund)، وتيدا سكوكوبل (Theda Skocpol) في مؤلف: "إعادة الدولة Bringing the State " Back in-**1985**.

لقد كان التحول من مرحلة إعادة بناء الدولة من مدخل تحديثي خالص إلى مرحلة استخدام الخصوصيات المحلية في الحالة مصاحبا لطروح نظرية متعددة، حيث تقرر الاجماع على الرأي الذي انتهى اليه برهان غليون بأن جميع الشعوب هي مزيج من الأقوام والأعراق والطوائف، لكن الحل يكمن في عمليتي الاندماجية والتجانس[1]، ومن أبرز الفروض العلمية الثمانية لنجاح وقياس مشاريع إعادة البناء وفق دراسة **إنترلين و جويش**08:

أ) كلما زادت درجة التعددية {الدينية والعرقية}، كلما أصبحت عملية إعادة بناء الدولة أكثر تعقيدا.

ب) كلما زادت درجة التوافق الإقليمي حول مشروع إعادة بناء الدولة، كلما زادت فرص نجاحه.

وبتاريخ 26 يونيو 2020 كتب الباحثان؛ ميشال أوهنلون (Michael E. O'Hanlon) ، و؛ فريديريكا سيني فاسانوتي (Federica Saini Fasanotti) ، في معهد بروكنجز الأمريكي، مقالة بعنوان "الخطوات اللاحقة في ليبيا "The Next Steps in Libya ، وترتكز على مسح ميداني ووصفي ينطلق من حقيقة حالة التوازن العسكري الجديدة بين الميليشيات القبلية المتحاربة ما يحتم الخطوات التالية:[2]

1) إعادة بناء الدولة عبر تجميع الوحدات القبلية في بناء سياسي توافقي متدرج من القاعدة إلى اعلى الهرم، بدلاً من محاولة بعث الدولة المركزية من أعلى الهرم إلى قواعده وهو تصور أثبت فشله.
2) الاعتراف بالتنظيمات المحلية، وإعادة تقسيم العمل السياسي والأمني بينها، وفق نظرية "تكاليف عقد الصفقات" حول عوائد موارد النفط التي توكل إدارتها إلى جهة مستقلة.
3) تشكيل مجلس داخلي لمراقبة أداء هذه التنظيمات المحلية، وتحت رقابة الأمم المتحدة.
4) ينحصر دور الجيش في مراقبة وتأمين الحدود الخارجية للدولة.
5) هذا النظام المحلي يجب أن يتطور تدريجياً نحو نمط من الحكومات المحلية وبعض الوحدات العسكرية الموسعة، انتهاءً بوضع هياكل إدارية مركزية ونظم دستورية يتم الاتفاق حولها.

المؤسساتية، للمزيد انظر؛ محمد فايز فرحات، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة؛ دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015. ص 118.

[1] برهان غليون، **نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990، ص 18.

[2] Michael O'Hanlon E. & Federica Saini Fasanotti, "The next steps in Libya, The Brookings Institution", report, published on; Friday, June 26, 2020.Seen at; September 20-2020. Website ; https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/06/26/the-next-steps-in-libya/

6) إنشاء شبكة حكومية قادرة على منح الذين يضعون السلاح بعدًا حاسمًا للمواطنة وإدماجهم في أجهزة أمنية خفيفة مثل خفر السواحل كخدمة أمنية وطنية حقيقية.

إن إعادة البناء المؤسساتي من أسفل إلى أعلى؛ "from the bottom up and not the top down" يمثل تراكما معرفيا لتوظيف معطى القبيلة في إعادة البناء الدولاتي للمجتمعات العصبوية -السياق 04 من تصنيف إنترلين وَ جويش2008[1]- ويُثري الادراك الغربي للمجتمعات غير الأوروبية، ففي 2016 كتب المفكر لورنس روزين (L. Rosen) في مجلة "Anthropology Today" (الانثروبولوجيا اليوم) مقالة عن القبلية ورد فيها : "القبلية حل وليست مشكلة؛Tribalism is a solution rather than a problem"[2]، وهذا هو جوهر مدخل الهندسة الاجتماعية المهتم بالبناء الاجتماعي وأشكال السلطة فيها فالسلطة؛ سابقة بوجودها على وجود الدولة.[3]

الفرع الثاني: الضرورات السياسية والأمنية لتجاوز النزعات القبلية وتحدياتها.

إن شرطية الاعتراف بالخصوصيات الثقافية التي اشترطتها أطروحة ستانلي أرونويتز (Stanley Aronowitz) لفض صراع التشكيلات المجتمعية بين المركز والأطراف[4]. وهو مدخل مهم للوصول إلى بناء القدرات اللازمة، لأن "التطوير المؤسساتي سوف يبقى مدمجا الى حد بعيد بالبنية الاجتماعية والثقافة ومتحولات أخرى لا تقع في نطاق السيطرة المباشرة للسياسة العامة"[5].

قياس أداء السلطة في ليبيا بمنظور تفكيكي للسلطة بين القوى المتفرقة، يبقى في مستويات متدنية، ونعتمد في ذلك "دليل الهشاشة The State Fragility Index الذي يصدره مركز السلام النظامي، وهو مؤشر لقياس درجة فعالية الدولة وكفاءتها، ومستوى الشرعية التي يتمتع بها النظام على المستويات الأمنية والسياسية والاجتماعية، ويُحسب كل ذلك اعتماداً على 04 مؤشرات فرعية؛ الكفاءة الأمنية، الكفاءة السياسية، والكفاءة الاجتماعية ويأخذ كل منها قيمة تتراوح بين 0 إلى 3 درجة، بينما تُحسب الكفاءة الاقتصادية بـ 4 درجات، بمؤشرات فرعية أخرى، لتصل في مجموعها 13 درجة، وكلما زادت قيمة المؤشر زاد معها مستوى هشاشة الدولة، والمثير أن قياس درجات أداء النظم السلطوية والبنى الاجتماعية والنشاط الاقتصادي (في ليبيا

---

[1] محمد فايز فرحات، مرجع سابق، نفس الصفحة.

[2] Rosen Lawrence, "Tribalism' gets a bum rap", **The Anthropology Today**, V 32, I 5, October 2016, pp 3-4.

[3] حسين ظاهر، مرجع سابق، ص 401.

[4] العربي صديقي، **البحث عن ديموقراطية عربية؛ الخطاب والخطاب المقابل**، تر؛ محمد الخولي وعمر أيوبي، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 141/140.

[5] فرانسيس فوكوياما، **بناء الدولة؛ النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الـ 21**، تر؛ مجاب الإمام، ط01، شركة مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007. ص 152.

لسنة 2018) وفق مؤشر "دليل هشاشة الدولة" لمركز السلام النظامي. عام 2018[1]، سجل وجود فعالية وظيفية للمؤسسات التقليدية، رغم الهشاشة التي نؤكدها المصفوفات تلك.

وقسّمت المصفوفة الدول فيها إلى 05 مجموعات[2]؛ هشاشة دولة قصوى، ذوات هشاشة عالية، هشاشة متوسطة، هشاشة منخفضة، ومنعدمة الهشاشة أي قوية وصلبة، وأدرجت ليبيا في خانة "الهشاشة المتوسطة" حسب المصفوفة: مع وجوب تحسين الأداء في المتغيرات التالية التي انتقدتها الدراسة في الحالة الليبية الراهنة:

أ)- قدرة الدولة على إدارة الصراع.

ب)- وضع وتنفيذ السياسات العامة.

ج)- تقديم الخدمات الأساسية.

د)- المرونة والحفاظ على النظام.

ه)- نوعية الحياة، ومدى الاستجابة للتحديات والأزمات.

وفي بحثه عن بناء الدولة في الهوامش، يطرح الباحث **باليز آرون كوفيتش** (Bal ázs Áron Kov ács) ضرورة مراعاة دور البنى الاجتماعية التحتية كمستوى جديد في بناء السلام للتغلب على الفجوة بين الجهات الفاعلة، والبحث في المساحة التي تلتقي فيها الدولة بفواعل المجتمع الخاصة به دون غيره[3] ، وبغض النظر عن أهمية ما يسميه **بيتر هالدن**(Peter Hald én) بـ "شروط منظوماتية مسبقة وإقليمية لبناء دولة في الحرب"، فإن الهندسة الاجتماعية تقتضي معاملة خاصة مع متغير القبيلة، رغم أن العصبية القبلية هي "نواة بناء الدولة الحضارية القوية بقوة العُصب" [4] كما قاله **ابن خلدون** وانطلق منه **الجابري** في تحليله للنماذج العربية.

وهذا يحيل إلى ما كان يعتبره **محمد العابد الجابري** بـ "أزمة العقل السياسي العربي"، ويوضح محددات استمرار حضور القبلية في العمل السياسي وخصائصه، ثم يطرح بدائل تضمن له الانتقال بعملية بناء الدولة من الحالة البدائية إلى النموذج اللائق بضمان قيام الدولة بوظائفها وهي المبرر الوجودي لها في الأصل. فالثقافة القبلية في المجتمعات العربية تندمج بصعوبة في مساعي النمذجة والتحديث عن تصور الدولة، وفي الأنظمة

---

[1] The Fund for Peace, "State Fragility Index And Matrix 2015", Report about Measuring Fragility, Risk & Vulnerability in many Countries. Seen at 30-04-2020 on the website ; www.systemicpeace.org/warlist/warlist.htm

[2] اعتمد البحث في إدخال مؤشر هشاشة الدولة على التقرير العالمي حول نزاعات الحكم وهشاشة الدول الصادر 2007، وتقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010، وأرقام الناتج المحلي الإجمالي الذي يقدمه البنك الدولي، والفعالية الاقتصادية من حيث احتساب الدخل الفردي بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي 2005، ومؤشر الفعالية الاجتماعية للإنسان في التنمية، وصنّفت هذه المصفوفة 167 بلداً، يتجاوز سكان كل منها 500.000 نسمة وفق احصائيات 2015،

[3] Bal ázs Áron Kov ács, **Peace Infrastructures and State-Building at the Margins**, by Rethinking Peace and Conflict Studies, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018. Pp 258.

[4] Zaid Eyadat & Francesca Corrao & others, **Islam, State, and Modernity ; Mohammed Abed al-Jabri and the Future of the Arab World**, Palgrave Macmillan, New York, 2018. P 27.

الملكية والمونارشية يصعب الانخراط في الدولة الوطنية بالمفهوم الغربي، سواءً بفعل فاعل داخلي، أو قُصورٍ لاستيعاب الفكرة الغربية عن الدولة[1].

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة العلاقة الجدلية بين الدولة والقبيلة باعتبارها متغيرا رئيسيا في الحركية السياسية التي ترهن عملية إعادة بناء الدولة الليبية، وافترض البحث ظاهرة القبيلة مؤسسة اجتماعية يجب إعادة النظر في طبيعتها على أنها خصوصية تلازم المجتمع الليبي وتتطلب مراعاتها في مسار إعادة بناء مؤسسات الدولة على ضوء الطروحات النظرية المتعلقة بالبناء المؤسساتي.

انطلاقا مما سبق عرضه، فقد أمكن إثبات فرضية الدراسة، إذ: "كلما كانت مقاربة إعادة بناء الدولة الليبية تركيبية (بين المؤسساتية ومعطيات ثقافة القبيلة)؛ كلما زادت فرص نجاح هذا المسار".

فالأزمة الليبية بعد 2011، تركزت خارطة طريق إعادة بناء الدولة فيها على النمط التحديثي الكلاسيكي الذي ينطلق من فكرة النمذجة ومحاولات إيجاد مؤسسات قادرة على القيام بوظائف الدولة، ينطلق بناؤها من أعلى الهرم إلى قاعدته. هنا لم يخرج الطرح عن إشكالية استيراد النماذج التي يطرحها برتران بادي (B. Bertrand) وعدم مراعاة الخصوصيات المحلية، وهذا هو تفسير سبب عجز النظم التحديثية في بناء الدولة في نماذج الدول العصبوية، وابتعادها عن تحقيق الاندماج الوطني للبنى المجتمعية التقليدية، وبقاءها على حالة الاغتراب السياسيين المركز والأطراف، وتنامي حدة التدخلات الخارجية بسبب فشل الدولة.

تعمّد البحث نهج دراسة الحالة للكشف عن جدلية القبيلة والدولة في ليبيا ومكانتها في راهن العملية السياسية الحالية، ورغم أنها تختلف عن النماذج العربية الأخرى المعروفة بخصوصيات مختلفة وتواجد ظواهر اجتماعية وسياسية وثقافية محلية، إلا أن الباحث طرح فروضا علمية أخرى؛ على أن "حالات تفكك الدولة العربية ناتجة عن طبيعة الإدراك السياسي والمجتمعي لظاهرة الدولة ووظيفيتها".

من هنا تبرز ضرورات اعتماد النماذج الحديثة في عمليات البناء المؤسساتي the new institutionalism التي تراعي الخصوصيات المحلية تماما كما حدث في حالات اليابان وألمانيا، ولو أن هذه الأخيرة عرفت توافقا دوليا كشرط منظوماتي مسبق لأي عملية بناء الدولة، فالتعميم لا يصح حتى بين حالات الدول العربية بحكم التباين في النشأة أو في مراحل تطور الهندسة الدستورية والمؤسساتية في تاريخها الحديث،

إن عدم القدرة على التعميم هو ما يفرض الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، وأيضاً؛ يجعل من الفرضية الفرعية (02) لهذه الدراسة والمتمثلة في أن "طبيعة ثقافة القبيلة تتنافى مع شرطية إعادة بناء دولة وطنية

[1] برتران بادي، مرجع سابق، ص166.

ليبية"، غير ممكنة، لأنه حكم تنفيه ما خلصت أن الخصوصية المحلية متغير رئيسي يستدعي المراعاة وليس الإقصاء في كل تسوية سياسية أو هندسة دستورية ومؤسساتي.

أما الفرضية (03) التي تعطى إطارا نظريا لمعالجة إشكالية البحث، وفي أنه "كلما كان اتجاه التسوية السياسية تصاعديا من أسفل بيئة النظام وخصوصياتها القبلية المحلي وصولا إلى المؤسسات العليا، كلما زادت فرص نجاح إعادة بناء الدولة الليبية"، فالتراكم المعرفي يثبت ضرورة تفادي أحكام التعميم الجاهزة مثلما أوضحه موريس باربييه(**Maurice Barbier**)، وفي حالة إعادة بناء دولة ما تحت الحرب ذات نزعة عصبوية قبلية قوية، تستلزم المرور بمستويين:

أ)- بناء حقيقي للسلام وتسوية سياسية جدية من مدخل الهندسة الاجتماعية ومفهوم الاقتصاد السياسي للأزمة على المستوى الداخلي

ب)- توفير توافق إقليمي، لأن المكونات المجتمعية تتمتع بامتدادات خارجية أيضا.

هذا الترتيب الذي يضع التسوية السياسية في الخانة الأولى والسابقة على التوافق الإقليمي يستند لحالات أخرى لبناء دول تحت الحرب، كان فيها الاندماج الوطني والتماسك الاجتماعي هو المتغير المستقل قبل التوافق الإقليمي، وهي حالة ليبيا وتوظيف المعطى القبلي وتعايشها وتضامنها للخروج من حالة الاحتلال الإيطالي سابقا.

إن التصور النظري لإعادة بناء الدولة الليبية من أسفل البناء البيروقراطي متمثلا في البنى التقليدية المتبعة في الهندسة السياسية من قبل، إلى أعلى هرم الدولة عبر بناء قدرات النظام عبر التوافقية وأساليب التعبير المحلية الخاصة بالنظم القبلية، يبقى جديرا بالاهتمام، وهو اعتراف نظري بخصوصيات الأنظمة غير الغربية، كما أنه محطة فاصلة في التراكم المعرفي حول نظريات التحديث وبناء المؤسسات.

غير أن المعالجة المنطقية للصراع من مدخل الولاء القبلي، يفترض لزوما الشروع في عمليات أخرى تطرحها النظرية المؤسساتية التي لخصها صامويل هنتنجتون (Samuel P. Huntington) في 03 أشكال:

أ)- عقلنة السلطة إلى قومية توافقية واحدة عوض سلطات تقليدية؛ دينية وعرقية.

ب)- تحديثها من خلال التمييز بين الوظائف السياسية الجديدة، وتطوير بنى متخصصة لتنفيذ هذه الوظائف.

ت)- تحديثها بمضاعفة المشاركة السياسية من قبل فئات اجتماعية من المجتمع ككل.

هذه الخطوات تستلزم العقلانية، وهذا لضمان بيئة توافقية خالية مما أسماه **حسن حنفي** "البؤر الثقافية" التي تخل بالعلاقة بين المركز-الأطراف، ودرءً للوقوع فيما يسميه فخ "الانعكاسية" أو؛ الانغلاق على الذات ورفض كل مساهمة للغير،

قائمة المصادروالمراجع:

<u>أولا- باللغة العربية:</u>

- القرآن الكريم.

أ)- الكتب:

01)- ظاهر، حسين، **معجم المصطلحات السياسية والدولية**، ط01، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 2011.

02)- الأنصاري، محمد جابر، **التأزم السياسي عند العرب وسوسيولوجيا الإسلام: مكونات الحالة المزمنة**، ط 02،دار الشروق، القاهرة، 1999.

03)- المرغني، عمران محمد ، الثورة الليبية: الواقع والمأمول في بناء الدولة"، ط01، دار زهران للنشر، عمان، 2019.

04)- بادي، برتران، **الدولة المستوردة؛ غربنة النظام السياسي**، تر؛ الدويهي شوقي، ط 01، دار الفارابي، بيروت، 2006.

05)- بعلبكي، أحمد، وآخرون، **جدليات الاندماج الاجتماعي وبناء الدولة والأمة في الوطن العربي**، ط 01، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.

06)- بوطالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

07)- بورديو، بيير، **أسئلة علم الاجتماع حول الثقافة والسلطة والعنف الرمزي**، تر؛ إبراهيم فتحي، ط 01، دار العالم الثالث، القاهرة، 1995.

09)- زايد، أحمد، **الدولة بين نظريات التحديث والتبعية**، ط 01، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2016.

10)- عبد الكريم خليل، **قريش من القبيلة إلى الدولة**، ط 02، سينا للنشر، القاهرة، 1997.

11)- الغذامي، عبد الله، **القبيلة والقبائلية أو هويات ما بع الحداثة**، ط 03، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2011.

12)- غليون، برهان، **نظام الطائفية: من الدولة الى القبيلة**، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1990.

13)- فرحات، محمد فايز، **الاحتلال وإعادة بناء الدولة؛ دراسة مقارنة لحالات اليابان وأفغانستان والعراق**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015.

14)- فوكوياما، فرانسيس، **بناء الدولة؛ النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الـ 21**، تر؛ الإمام مجاب، ط01، شركة مكتبة العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

15)- القصبي، عبد الغفار رشاد، **التطور السياسي والتحول الديمقراطي**، دار الأصدقاء، القاهرة، 2005،

16)- النويري، أحمد بن عبد الوهاب، **نهاية الأرب في فنون الأدب**، ط 02، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982.

17)- الشاوي، منذر، **الدولة الديموقراطية في الفلسفة السياسية والقانونية: الفكرة الديموقراطية**، ط1، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2000.

18)- الشعيبي، أحمد قائد، وثيقة المدينة: المضمون والدلالة، ط 01،دار الكتب، الدوحة، 2005.

19)- صديقي، العربي، **البحث عن ديموقراطية عربية؛ الخطاب والخطاب المقابل**، تر؛ الخولي محمد وأيوبي عمر، ط 01، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007.

20)- هنتنغتون، صمويل، **النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة**، تر؛فلو عبود سمية، ط 01، دار الساقي، بيروت، 1993.

21)- هيود، أندرو، **مدخل إلى الأيديولوجيات السياسية**، تر؛ صفار محمد، ط 01، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2012.

ب)- الرسائل والمذكرات الجامعية:

01)- بن بتقة، نور الهدى، إشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد سقوط نظام معمر القذافي 2012-2016، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 03، 2016-2017.

ت)- المقالات العلمية:

01)- البشير محمد الجمل، زهرة، "داني الليرنر- رؤية تحليلية نقدية لنظرية التحديث"،**رواق الحكمة**، جامعة الزاوية، ع 02، ديسمبر 2017.

02)- بوطالب، محمد نجيب، "الصراع القبلي في ليبيا... والانقسام المناطقي"، **جريدة القبس الكويتية**، منشور بتاريخ: 31-12-2016، على الموقع: https://alqabas.com/article/339882

03)- شاعة، محمد، "المقاربات النظرية المفسرة للنزاعات الاثنية"، **حوليات الجزائر1**، ع 31، ج 04.

ث)- التقارير:

01)- شيفيس كريستوفر، و، مارتيني جيفري، "ليبيا بعد القذافي عِبَرٌ وتداعياتٌ للمستقبل"، تقرير مركز سياسات الدفاع والأمن الدوليّ التابع لمعهد أبحاث RAND للأمن القومي International Security and Defense Policy Center of the RAND National Security Research Division، ص 23. على الرابط: https://www.rand.org/ar/publications/politics-security.html

02)- فحام، فراس، "خريطة الصراع في ليبيا المكونات والمستقبل؛ تقرير تحليلي"، **مؤسّسة جسور للدراسات والأبحاث**، منشور بتاريخ 24-04-2020، على الرابط: https://jusoor.co/content_images/users/1/contents/1039.pdf

03)- مهدي، محمد عاشور، "قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة"، تقرير لموقع الهيئة العامة للاستعلامات، مصر، على الرابط التالي: http://www.sis.gov.eg/VR/34/9.htm

04)- زقاغ، عادل، و، منصوري، سفيان، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية"، **سياسات عربية**، ع 25، مارس 2017.

ثانيا- المراجع باللغة الإنجليزية:

- Eyadat, Zaid, & Corrao, Francesca, & others, Islam**, State, and Modernity; Mohammed Abed al-Jabri and the Future of the Arab World**, Palgrave Macmillan, New York, 2018.
- Rotstow, W. W., **The Stages of Economic Growth,** Cambridge University Press, 1960.
- Kovács, Balázs Áron, **Peace Infrastructures and State-Building at the Margins, by Rethinking Peace and Conflict Studies**, Palgrave Macmillan, Switzerland, 2018.
- Lawrence, Rosen, "Tribalism' gets a bum rap", **The Anthropology Today** , Volume 32, Issue 5, October, 2016.
- Mitchneck, Beth A., **STATE, SOCIETY, AND TRANSFORMATION**, Woodrow Wilson International Center for Scholars, Washington, DC, 2011.
- O'Hanlon, Michael E. & Fasanotti Federica Saini," The next steps in Libya, The Brookings Institution", report, published on; Friday, June 26, 2020. Website ; https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/06/26/the-next-steps-in-libya
- The Fund for Peace," State Fragility Index And Matrix 2015", Report about Measuring Fragility, Risk & Vulnerability in many Countries. on the website ; www.systemicpeace.org/warlist/warlist.htm
- Van Genugten, Saskia**, Libya in Western Foreign Policies, 1911–2011**, Palgrave Macmillan, Londonn 2016.
- Varvelli, Arturo & others, **State-Building in Libya; Integrating Diversities, Traditions and Citizenship**, First edition, Publisher Reset-Dialogues on Civilizations, Rome, 2017.